بسم الله الرحمن الرحيم

مُقَدِّمَة

الحمد لله ، ولي الحمد وأهله ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد أول المسلمين ، وخاتم النبيين ، ومن تبعه ووالاه إلى يوم الدين . وبعد :

فإن الأمم المجيدة ، ذات الحضارات التليدة ، لا تخلو من فترات تنتابها خلالها حالاتُ ركودٍ وخمود ، نتيجة لعوامل مختلفةٍ داخليةٍ وخارجية ، تخلط عليها أمرها ، وتوقِّف حركتها وسيرها ، وقد تنحرف بها عن سواء سبيلها إلى نهج غير نهجها ، وغاية غير غايتها ، لكنها لا تلبث في ساعة صحو أن تعود إلى نفسها وتستطلع مكنون ضميرها ، وما استسر في أعماق وجدانها ، فتقبس من أنواره لمحات هادية تنير لها حاضرها ، وترسم طريق مستقبلها .

وأمتنا الإسلامية تمر في هذه الحقبة من الزمن بفترة من فتراتها الحرجة تجعلها في أمس الحاجة لمثل هذه المراجعة ، حتى تكتشف من جديد المبادئ التي ترسبت في أعماقها عبر قرون طويلة بنت فيها عزها ومجدها ، وشيدت حضارتها وتاريخها على أسس قوية طاولت الزمان ، وصارعت الحدثان .

إن الأمة الإسلامية تقف الآن في مفترق الطريق ، إما أن تنساق أمام حضارة مادية حسية مسرفة ، تهدد مبادئها ، وتُحَرِّف قيمها ، وتمسخ مُثُلَها ، وإما أن تتمسك بمبادئها وقيمها الإسلامية السامية ، فتخرج من حدود المادة الضيقة لتشرف عليها وتسخرها لغايات عليا تعطي حياة الإنسان معناها ، وتحقق لها هدفها ومرماها .

ولقد بدأت بوادر الصحو تستعلن بيننا في تلك الحركة الفكرية والعلمية التي تستهدف العودة إلى منابعنا الأصيلة الصافية ننهل منها ونَعِلُّ ، وهي حركة جديرة أن تضع أقدامنا على الطريق ، لو لم تتدخل تلك الأيدي الغريبة التي ما فتئت تعبث مجاهرة مرة ومستخفية أخرى ، في محاولات مستميتة ، لترنق صفوها ، وتعرقل خطوها ، سالكة في سبيل محاربتها وسائل شتى ، ليس أخفاها تشويه تراثنا الفكري والحضاري ، باسم العلم والبحث الحر ، ولا أقدَرَ على فهم هذا التراث الإسلامي ومعرفة دقائقه من أهله وذويه ، فهم إذا قالوا صدقوا ، وإذا حكموا كانوا أقرب إلى الصواب .

وبحثنا عن الحكيم الترمذي ونظريته في الولاية يُسهم في ذلك كله : فهو من ناحية مساهمة في كفكفة غلواء الحضارة المادية ، وكبح جماحنا عن الانزلاق إليها كلية ، وذلك بالنظر إلى تلك الحضارة الشامخة ، والعزة الباذخة ، التي كانت مشيدة على أسس إسلامية عميقة ، تنبض بالروح والحياة ، فنعرف هذه الأسس من أصولها ، حتى نستكمل عناصر ذاتيتنا ، ونستأنف بقية رحلتنا سادة مسلمين ، أعزة مؤمنين . والحكيم الترمذي ونظريته في الولاية من الدعائم القوية الروحية الإسلامية ، بحيث تعتبر دراسته أساسًا هامًا لإدراك عمقها وقوتها وأصالتها ، وتمهيدًا لإرساء قواعدها ، ونشر مبادئها .

وهو من ناحية أخرى مساهمة في تجلية وجه الثقافة الإسلامية في صورة واضحة نقية ، حرة من الزيف ، بريئة من التشويه . فلقد جرت عادة الذين في قلوبهم زيغ أن يتبعوا ما تشابه من هذا الدين ابتغاء الفتنة ، وابتغاء تأويله ، كما جرت عادتهم بتتبع أعلام هذه الأمة يتلمسون ناحية غامضة من حياتهم أو أمرًا مبهمًا من آرائهم ، فيضفون عليهم من أوهامهم ما يخدعون به البسطاء ، ويروجونه على الأدعياء ، تشويهًا لتراثنا ، وصرفًا لأنظارنا عن الاستفادة الصحيحة من هذا التراث .

والحكيم الترمذي عَلَمٌ من هؤلاء ، تعرض في حياته لمثل ما تعرض له أمثاله من اضطهاد ، وأهملت كتب التراجم والتاريخ في إعطائنا تفاصيل دقيقة عن حياته ، كما ظلت آثاره وأعماله الفكرية إما بعيدة عن متناول الباحثين ، أو مغلفة بغلاف ظاهري من الغموض والإبهام ، فكان في ذلك كله فرصة مناسبة لأمثال هؤلاء أن يجدوا في حياته وآرائه مثارًا للشكوك تضاف إلى رصيدهم في محيط الثقافة الإسلامية ، كما كان يضع صعوبة بالغة أمام الباحثين المنصفين الراغبين في التعرف على ملامح شخصيته ، وعلى حقيقة مذهبه .

ولقد ظهرت في الآونة الأخيرة حركة نشيطة لبعث تراثه وإخراجه وجعله في متناول الباحثين . فبالإضافة إلى كتابه «نوادر الأصول في معرفة أخبار الرسول» المطبوع في استانبول عام ١٢٩٣هـ أخرج الدكتور علي عبد القادر وأربري عام ١٩٤٧م كتاب «الرياضة وأدب النفس» للحكيم الترمذي ، مع مقدمة تعرضا فيها لشيء من حياته ونشاطه العلمي ، وذكرا ثبتًا بالمعروف من كتبه الموجودة والمفقودة ، ثم تعرضا للحديث عن مبادئه جعلاه في معظمه لمعالجة آرائه في الولاية وختم الولاية ، مرتئين في ذلك خروجًا عن المبادئ الإسلامية بطريقة لا يوافق عليها العالم الإسلامي على أي ناحية من النواحي .

وبعد ذلك أخرج الدكتور عثمان إسماعيل يحيى تصنيفًا مفيدًا لمؤلفات الترمذي وذلك في نشرة ماسينيون ، الجزء الثالث عام ١٩٥٧ ،
Mélange L, Massingnon, Vol. III (Damas, 1957) PP. 411-480

ثم أخرج الدكتور نقولا هير عام ١٩٥٨ كتاب «بيان الفرق بين الصدر والقلب والفؤاد واللب» المنسوبَ إليه مع مقدمة موجزة ذكر فيها ما روى في ترجمته ، وأشار إلى صلته بالملامتية ، ثم ذكر كشفًا بأسماء مؤلفاته تضيف ـ كما يقول ـ إلى الكشوف السابقة أسماء

مخطوطات جديدة ، وتعدل القديم منها ، وقد نشر له بحث في كتاب[1] The World of Islam, Studies in Honour of philip D. Hitti. عن الحكيم الترمذي ، لا يكاد يخرج عن هذه المقدمة .

ثم أخرج له الدكتور عثمان يحيى في عدة أعداد من مجلة «المشرق» اللبنانية كتاب «ختم الأولياء» ، وهو كتاب كاد يعد مفقودًا لا نعرف عنه إلا تلك الأسئلة الصوفية التي نقلها ابن عربي في صدد الإجابة عليها ، حتى عثر عليها وأخرجها مع مقدمة احترت على رسالة للحكيم ترجم فيها لنفسه تحت عنوان «بدء شأن أبي عبد الله» ، كما تعرضت هذه المقدمة بالمثل لما ذكرته كتب التراجم مع ذكر بعض شيوخه وتلامذته ، ثم وضع تحليلاً لمجموعة مكتبة ليبزج رقم ٢١٢ من رسائل الحكيم الترمذي ، ولمجموعة مكتبة ولي الدين رقم ٧٧٠ من رسائله أيضًا ، وهو تحليل مناسب ومفيد ، انتقل منه إلى دراسة عن كتاب ختم الأولياء من حيث موضوعه وتحقيقه ، ومع أنها كانت أقرب الدراسات من الناحية الموضوعية لكنها كانت سريعة وغير متعمقة مما جعلها بحيث لا يعتمد عليها . وقد أخرج هذا الكتاب في بيروت بعد ذلك عام ١٩٦٥م في كتاب مستقل .

ثم قام الأستاذ حسني زيدان عام ١٩٦٥م بإخراج كتاب «الصلاة ومقاصدها» مع مقدمة استفاد فيها استفادة تكاد تكون حرفية من مقدمة الدكتور عثمان يحيى على كتاب «ختم الأولياء» ، كما أخرج في نهاية عام ١٩٦٩م كتاب «الحج وأسراره» المنسوب إلى الحكيم الترمذي.

بالإضافة إلى هؤلاء قام الدكتور عبد المحسن الحسيني بدراسة واسعة عن «المعرفة عند الحكيم الترمذي» اعتمد فيها على التفريعات والاستنتاجات الشخصية ، فلم يكن بحثه مستوعبًا أو شاملاً للمقدمات اللازمة للوصول إلى نتائج كاملة في هذا المجال ، وكان ذلك راجعًا في المقام الأول ، إلى أنه

---

(1) The Edition, 1960. p. 121.

ـ مع اعترافه بأن مذهب الحكيم الترمذي مذهب قائم على الولاية ـ لم يكتشف أسس نظريته في الولاية ، وليس من السهل أن تجتلى صورة نظريته في المعرفة منفصلة عن جذورها العميقة في نظريته عن الولاية . وقد يكون له العذر في أن كتاب « ختم الأولياء » ، وهو هام جدًّا في هذا المجال ، لم يكن قد عثر عليه حين قيامه بهذه الدراسة وقد نشر هذا البحث عام ١٩٦٨م .

كما تعرض الدكتور أبو العلا عفيفي إلى فكرة الحكيم الترمذي عن ختم الولاية في كتابه « التصوف . الثورة الروحية في الإسلام » وقد نشره عام ١٩٦٥م ، ولما لم تكن المصادر عن ذلك متوفرة عندئذ فقد اعتبر فكرة ابن عربي ـ على ضوء دراسته له ـ ممثلة لهذه الفكرة في الثقافة الإسلامية .

ولقد اتجهت إلى دراسة الحكيم الترمذي دون أن ألتزم بوجهة نظر معينة ، وتركت النصوص وحدها تحدد لي خطة البحث واتجاهاته ونتائجه ، ولم يكن في متناول يدي حين بدأت البحث من كتب الحكيم المطبوعة غير كتاب « نوادر الأصول » طبعة استانبول ، وكتاب « الرياضة وأدب النفس » إخراج الدكتور علي عبد القادر وأربري ، وكتاب « بيان الفرق بين الصدر والقلب والفؤاد واللب » إخراج الدكتور نقولاهير وكتاب « ختم الأولياء » المنشور في مجلة المشرق اللبنانية بإخراج الدكتور عثمان يحيى .

وأما بقية كتبه ورسائله فقد كانت مخطوطة ومبعثرة بين مختلف مكتبات العالم في فرنسا وألمانيا وتركيا وسوريا والهند وغيرها ، وكانت دار الكتب المصرية تحتفظ بنسخة مصورة لمجموعة باريس ، وهي تحتوي على اثنتي عشرة رسالة من كتبه ورسائله ، كما كانت توجد بعض رسائل أخرى في الدار مثل كتاب العلل ، والفروق ، والجمل والاحتياطات ، والرد على المعطلة .

ومع المشقة البالغة في قراءتها ونسخها فإنها لم تكن وحدها كافية لكي أُكَوِّن وجهة نظر متكاملة عن الحكيم الترمذي ، فما ليس موجودًا من

مخطوطاته أكثر بكثير مما تحويه الدار ، لذلك التجأت إلى المخطوطات العربية بجامعة الدول العربية ، آملاً في الحصول على نسخة مصورة لما لديهم من صور مخطوطاته ، وظللت أنتظر دورى في الحصول عليها ، نظرًا لقلة الورق الحساس حينئذ .

ثم صادف أن كلفت بالسفر إلى خارج البلاد ، فاصطحبت معي أوراقي وما رأيته ضروريًا من مراجعي ، وهنالك استطعت أن أحصل على ما لدى معهد المخطوطات العربية منها ، كما استطعت أن أراسل بعض المكتبات في الخارج ، وأن أحصل أخيرًا على مخطوطة مكتبة ليبزج ، ومخطوطة مكتبة ولي الدين ، وما كان منتقصًا في معهد المخطوطات العربية من مخطوطة مكتبة الظاهرية .

وبذلك اكتمل لدىَّ محصول وافر ضخم من كتب الحكيم الترمذي ورسائله استغرقت في قراءته وفحصه ومقارنته ، حتى كاد ذلك يخرجني من محيط الدراسة إلى محيط التحقيق ، وبدأت بعض النصوص تقع عندي موقع الشك في صحة نسبتها جميعها إليه ؛ فاستبعدتها كلية من أن تكون مرجعًا أعول عليه في البحث والدرس ، وذلك مثل كتاب « بيان الفرق بين الصدر والقلب والفؤاد واللب» الذي أخرجه الدكتور نقولا هير عام ١٩٥٨م ، وكتاب « الحج وأسراره» الذي أخرجه مؤخرًا الأستاذ حسني زيدان في نهاية عام ١٩٦٩.

ولقد بدأ يتضح لي تمامًا أن مذهب الحكيم الترمذي يرتكز في أسسه على مذهبه في الولاية ، وأنه ما لم يدرس مذهبه ابتداء من هذه النقطة فإنه لا يؤمن أن تتعثر الدراسة وأن تصل إلى نتائج غير وافية أو صحيحة ، فاستعنت الله سبحانه وتعالى ، وجعلت دراستي على بابين اثنين ، جعلت **الباب الأول لدراسة حياته ، والباب الثاني لدراسة نظريته في الولاية .**

أما الباب الخاص بحياته فقد اعتمدت فيه على المراجع التي اعتمد عليها الآخرون من كتب التراجم والطبقات ، وعلى رسالته في ترجمته لنفسه «بدء شأن أبي عبد الله» بالإضافة إلى بعض اللمحات الخاصة المنتشرة في ثنايا كتبه ورسائله ، وقد خرج الباب الأول لذلك في ثلاثة فصول :

تحدثت في الفصل الأول عن نشأته وتكوينه العلمي ، واستطعت أن أصل بالمقارنة والموازنة بين النصوص الخاصة بتاريخ مولده ووفاته إلى أقرب التواريخ صوابًا ، وقد استبعدت من هذه النصوص ما ورد في كتاب «الحج وأسراره» المنسوب إليه من ذكر حادثة اقتلاع الحجر الأسود التي وقعت عام سبعة عشر وثلاثمائة للهجرة ، وذلك لأن كثيرًا من نصوص هذا الكتاب لا يلبث تحت النقد الداخلي أن يظهر زيف نسبته للحكيم الترمذي ، ومنها هذا النص الخاص بالحجر الأسود ، وقد رجحت أن يكون الحكيم الترمذي قد ولد عام خمسة ومائتين ، وأنه عمر مائة وخمسة عشر عامًا ، وأنه توفي عام عشرين وثلاثمائة للهجرة .

كما استطعت أن أقسِّم تاريخ حياته ـ بالاعتماد على ترجمته لنفسه ـ إلى خمس مراحل : مرحلةُ الطفولة والصبا ، ثم المرحلةُ التي تفرغ فيها لتحصيل علم الرأي والآثار ، ثم المرحلةُ التي انصرف فيها إلى سلوك طريق التصوف ، ثم المرحلةُ التي تعرض فيها لحملة من الاضطهاد ، وهي مرحلة متداخلة مع المرحلة الخامسة التي ظهر فيها أمره ، وانتشر ذكره ، وكانت من أخصب المراحل إنتاجًا في حياته ، ثم ناقشت بعد ذلك الآراء التي تعرضت لسبب تلقيبه بلقب الحكيم ، مبينًا بالأدلة والنصوص أنه كان حكيمًا بالمعنى الصوفي قبل أي اعتبار آخر .

وفي الفصل الثاني تحدثت عن خصائص عصره ، ملاحظًا موقع الحكيم الترمذي منها ، فمن الناحية العلمية والدينية ذكرت موقفه من المحدثين ومن أهل الفقه ، متعرضًا لنشاطه في هذين المجالين ، وكيف أنه كان يُعني أشد

العنـايـة بشأن المحدث أو المتفقـه في خاصـة نفسـه قبـل عنايتـه بـه فـي حديثه أو فقهه ، مبينًا أن تقصيرهم في علمهـم إنمـا نشـأ مـن تقصـيرهم في خاصة أنفسهم .

وبينت أن هذا المنهج كان من بين العوامل التي ساعدت على تكاتف أهل هذين العلمين على توجيه التهم إليه واضطهاده .

وقد أشرت إلى تقسيمه لأهل الحديث على أقسام أربعة ، كما أشرت إلى مناقشته لأهل الرأي ، ونقده لمـنهج القيـاس الـذي يتبعونـه ، وذكـرت مـنهج القياس الذي يرضيه ، وعقبت على ذلك بمناقشة رأيه في صلة العلـم البـاطن بالعلم الظاهر .

ثم تعرضت لموقفه من المتكلمين وعلم الكلام ، موضـحًا أن موقفـه مـن علم الكلام كان موقفًا سلبيًا على الإجمال ، وأنه كـان ـ في مسـائله ـ أقـربَ إلى موقف السلف .

أمـا موقفُـه مـن المـتكلمين فقـد كـان واضـحًا في لفـت أنظـارهم إلى أن المسائل التي يختلفون فيها هي من مسائل الفتنة التي نهينـا عنهـا ، وناقشـت عندئذ شبه ماسينيون في موقف الحكيم من علم الكلام وذكرت نموذجًا مـن معالجته لمسألة من مسائل هذا العلم بينت على أثره منهجه في معالجة هذه المسائل .

ثم انتقلت إلى موقفه من المتصوفين ودفاعه عنهم مـن ناحيـة ، ومناقشـته للأدعياء منهم من ناحية أخرى ، وتركت مجالاً خاصًا للحـديث عـن صـلته بالملامتية ، مبينًا أولاً أنها فرقة صـوفية ذاتُ مـنهج خـاص ، وثانيًـا مخالفـةَ الترمذي لهذا المنهج ، ورأيه في أنه مقصر دون الغاية .

أمـا مـن الناحيـة السياسـية والاجتماعيـة ، فقـد تعرضـت لظهـور طائفـة الصوفية وعلـم التصـوف كمـا تعرضـت للمناقشـة الحـادة الـتي أثارهـا مـع المذهب الشيعي ، واستهدفت ـ بطريـق غـير مباشـر ـ إبـرازَ ناحيـة هامـة في

العلاقة بين التصوف والتشيع ، وأن العلاقة ـ منذ البداية ـ لم تكن علاقة متابعة وتكامل ، وإن وجدت بعض وجوه المشابهة والتماثل .

ثم ذكرت ما يتعلق باضطهاده ، ورجحت أن أسباب اضطهاده لم تكن أسبابًا موضوعية خالصة ، بقدر ما كانت أسبابًا شخصية تعتمد على أوهى الشبه والأسباب العلمية ، وأن اضطهاده لم يقع مرة واحدة كما يتبادر عند مراجعة كتب التراجم ، وإنما وقع مرتين على أقل تقدير .

وخصَّصت **الفصل الثالث** لسلوكه ومجاهداته ، وقد استفدت في هذا الفصل استفادة كبيرة برسالته التي ترجم فيها لنفسه «بدء شأن أبي عبد الله» فذكرت متى بدأ تحوله الصوفي ، وكيف قام برياضة نفسه في هذا الطريق ، وكيف كان أثر اضطهاده في سلوكه ، ثم كيف انتشر ذكره ، وكثرت تلامذته ، وعقبت على ذلك بذكر نبذة عن مكانته ومنزلته .

وأما **الباب الثاني** فقد خصصته لدراسة نظريته في الولاية ، واتخذت في ذلك منهجًا تحليليًّا وتركيبيًّا ، فجعلت أستخرج من كتبه ورسائله ما يتعلق بنقطة نقطة ، ومسألة مسألة ، ثم أضع ذلك موضع الموازنة والمقارنة ، ثم أرتبه بحيث يتساوق الجميع ويتكامل في إطار واحد ، ينبني بعضه على بعض ، ويسلم بعضه إلى بعض .

وقد جاء الباب الثاني تبعًا لذلك في سبعة فصول ، جعلت **الفصل الأول** خاصًّا بعرض فكرة الولاية عرضًا تاريخيًّا ، منذ عصر الوحي إلى عصر الحكيم الترمذي ، فذكرت الولاية في النصوص الدينية الشريفة ، حيث صنفت ما أوردته منها إلى ما يمكن أن يلتمس منها من مسائل .

واتضح من ذلك أن قضايا الولاية عند الصوفية ذات أصل ديني ثابت .

وقد أشرت إلى وجهة نظر الشيعة في الولاية ، وكيف استفاد الصوفية منها ، كما استفادوا من بعض القضايا الكلامية ، ثم أوردت إشارات الصوفية السابقين للحكيم الترمذي عن قضايا الولاية حسب ترتيبهم الزمني ، بحيث

أمكن أن نخرج بانطباع واضح أن نظرية الولاية عند الحكيم لم تنشأ في فراغ ، ولكنه في الوقت نفسه لم يُسبق إليها على هذه الصورة البينة المتكاملة ، الجامعة لأصولها وفروعها في نسق محكم متماسك بحيث أصبح ابن بجدتها ، وأولَ من جمع بين بدايتها ونهايتها ، كما أصبحت من سماته البارزة لدى الباحثين الصوفيين ، والباحثين في التصوف على السواء .

أما الفصل الثاني فقد جعلته للحديث عن الولاية عند الحكيم من حيث أسُسها الأولى وقواعدُها الأساسية التي يمكن بمعرفتها التوصُل إلى فهم رأيه ومذهبه في باقي المسائل المتعلقة بها ، بحيث أمكننا بالاعتماد عليها البحث في مسائل الفصول التالية ، فتحدثت عن الأساس النظري في الولاية ، وكيف أن الله تعالى ركب الآدمي تركيبًا يخالف فيه سائر المخلوقات ، ويجعلُه وحده من بينها أهلاً لمشيئته ، وموضعًا لتكليفه ، ومن ثَمَّ محلا لولايته ، وقد تطلب ذلك من الآدمي أن يجاهد نفسه في مشيئتها وتدبيرها تعظيمًا لمشيئة مولاها وركونًا إلى تدبيره .

ثم شرحت بالتفصيل تقسيمه لطرق الولاية إلى طريق أهل الصدق ، وطريق أهل المنة ، وكيف أن طريق الصدق يسلك بأولياء حق الله إلى أن يصيروا أولياء الله حيث يسلمهم إلى طريق المنة ، وأن طريق المنة يجمع بين هؤلاء الذين خرجت لهم المنة من باب الرحمة ، بعد أن سلكوا طريق الصدق ، حتى رحمهم الله ونقلهم إلى منازل القربة للصديقين بمنته ، وبين هؤلاء الذين خرجت لهم المنة من باب المشيئة ، فجذبهم واجتباهم بمشيئته ، ووضعت لذلك صورة أساسية في شكل مجمل لهذا التقسيم .

وقد قارنت بين مقام ولي حق الله ، ومقام ولي الله ، وذكرت السمات الفارقة بين الولي المهتدى والولي المجتبى ، حيث تأتي على قمة هؤلاء جميعًا منزلة الولي المحدث الذي نال من أجزاء النبوة أوفر نصيب ، ثم ذكرت بعد ذلك الفرق بين الحديث والإلهام وأجزاء الحديث ، وقد تعرضت

خلال ذلك لعدة قضايا من قضايا الولاية منها التفريقُ بين خروج المنة للولي من باب الرحمة، وخروجها له من باب المشيئة ، ومسألةُ انتقال الولي من الولاية عن طريق الإنابة والصدق إلى الولاية عن طريق الجباية والجذب، والأساسُ الذي ينبني عليه توجه المشيئة للمجتبين وتوجه الرحمة للمنيبين ، وحدود الاتفاق بين وجود الاستعداد وتحقق الاجتباء ، وكيف يتم التعارض أو التوافق بين وجود المنة الإلهية وتحقق الإرادة الإنسانية ، ومدى ثبات كل من الولي المجتبى والولي المهتدى في ولايته ، أو تعرضه لخطر السلب .

ثم تعرضت بالتفصيل إلى قضية من أهم القضايا ، هي وضع الولاية والولي بالنسبة للنبوة والنبي ، مبينًا تدرجَ مقامات الصلة بالله من أدنى مستوياتها في طريق الصدق ، مرورًا بطريق أهل المنة من الصديقين ثم المقربين والسابقين ، ثم المنفردين في القبضة إلى أعلى مستوياتها في النبوة والرسالة ، وكيف أن وسائل المعرفة عن طريق الكشف تندرج في القوة والوضوح تبعًا لهذه المراتب ، بدءًا بالرؤيا والإلهام والنجوى وارتقاء إلى التوسم والفراسة والحديث حتى تنتهي إلى أعلى منزلة يكفر جاحدها وهي الوحي .

وقد استفضت في شرح ما يراه الحكيم الترمذي من الفروق بين الحديث وهو أعلى مراتب الكشف للأولياء ، وبين الوحي وهو الكلام الواضح الصريح الذي يتنزل على الرسل والأنبياء .

ولقد اتضح من ذلك أن للنبي عقدة النبوة ، وأن للولي عقدة الولاية ، وأن السلسلة بين درجات الولاية ودرجات النبوة قائمةٌ محكمة ، وأن حلقاتِها متصلةٌ باعتبار ، ومنفصلةٌ باعتبار آخر .

فهي متصلة تسلم كل حلقة منها إلى ما يليها ، وينتقل الناظر فيها انتقالاً متناسقًا مطردًا من الأدنى إلى الأعلى ، فتبدأ السلسلة بأولياء حق الله حيث ينالون أنوار العطاء ، ثم ننتقل إلى مرتبة أعلى هي مرتبة الصديقين حيث

ينالون منازل القربة ، ويَحِلُّون مجالس النجوى ، وينظرون بنور الفراسة والإلهام ، ثم ننتقل إلى مرتبة أعلى هي مرتبة المجذوبين أهلِ الجباية ، حيث ينالون مع ذلك كله مجالسَ الحديث ، ثم ننتقل إلى مرتبة أعلى هي مرتبة الأنبياء حيث ينالون مع ذلك كله الوحيَ والنبوة ، وننتهي في آخر السلسلة بمرتبة المرسلين الذين ينالون ذلك كلَّه ، وينالون الرسالة معه .

وهي منفصلة لأن هذا التدرج الذي ذكرناه لا يعني أن من يبدأ هذه السلسلة يمكن له أن يتدرج إلى نهايتها تلقائيًا ، وأن باب كل درجة مفتوح لمن هو في دونها ، فذلك يتعارض مع طبيعتها ، لأن الوصول إلى أي مرتبة منها معلق بفيض الرحمة الإلهية ، وبمحض المشيئة الربانية ، وليس يلزم لمن يصل إلى القمة أن يمر بكل هذه المراتب ، ولكنه ينال كل ما لها من الاختصاصات والمواهب ، فولي الجباية ينال كل ما يناله ولي الهداية ، وله فوق ذلك طريق الجذب ، وللنبي ـ على ذلك ـ طريق النبوة ثم للرسول طريق الرسالة .

ولقد أصبح لزامًا حينئذ أن نعقد مقارنة بين نظريتي الحكيم الترمذي والفارابي عن النبوة ، فأوردنا إيجازًا عن نظرية الفارابي ملتزمين نصوصه قدر ما أمكن حتى تكون المقارنة أدعى لِى الثقة والاطمئنان ، وقد توصلنا إلى نتائج غاية في الأهمية من حيث أصالةُ الحكيم الترمذي في نظريته ، واتساقُ هذه النظرية بعضها مع بعض ، وشمولُها لكل وسائل الإدراك ، واعتمادُها على جميع نواحي النشاط النفسي في الإنسان ، وعدمُ وجود شبهةِ تعارضٍ أو تناقض بينها وبين المبادئ الإسلامية ، على العكس في كل ذلك من نظرية الفارابي ، مع احتمال قوي في سبق الحكيم الترمذي بهذه النظرية سبقًا زمنيًّا أيضًا .

ولما كان طريق الولاية عن طريق الصدق يعتمد على جهاد النفس ، وكان جهاد النفس أمرًا بالغ الأهمية في حياة الصادقين من الأولياء ، فقد

خَصَصْتُه بالفصل الثالث ، وعالجت فيه ثلاث نواح ترتبط جميعُها بهذا المعنى .

الناحية الأولى عالجتها تحت عنوان جهاد النفس ورياضتها ، وأظهرت الحاجة إلى جهاد النفس من حيث إن الشهوات المركبةَ فيها ليست محمودة ولا مذمومة في نفسها ، ولكن يتوجه الذم والمدح إلى مجالي استعمالها ، لذلك احتاج العبد إلى مجاهدتها ، كما أظهرت الفرق بين معنى جهادها ومعنى رياضتها وتأديبها ، وكيف كان من مجاهدة العبد أن يروض نفسه ويؤدبَها .

وقد ناقشت بعض التهم التي وجهت إلى الحكيم الترمذي في هذا المجال ، كما قارنت بين منهجه ومنهج الملامتية ، معتمداً على نصوص الحكيم ، في مناقشته ورسائله لكبار رجالاتهم .

والناحية الثانية ترتبط بمعنى العبودة وترك المشيئة والتدبير ، وقد ذكرت فيها معنى العبادة والعبودة ، ومعنى المشيئة والتدبير المقصودين بالإسقاط والترك ، وكيف أن ترك مشيئة النفس وإسقاطَها هو لب جهاد النفس عند الحكيم ، ثم عقبت على ذلك بضرورة الأخذ بهذا المبدأ ، لا في الحياة الصوفية وميدان السلوك الصوفي فحسب بل في كافة مجالات الحياة الخاصة والعامة .

والناحية الثالثة هي العلاقة بين التوكل والسعي في طلب الرزق ، وبينت رأي الحكيم في ضرورة التكسب ، وكيف يكون الكسب جهاداً للنفس ، وكيف كان طلب المعاش رحمة من الله للناس ، وشرحت معنى تيسير الرزق على قلته أو كثرته ، ثم متى يجوز ترك الكسب وذلك لمن جعل الهم همًّا واحدًا ، وكيف أن الله يوصل إليه رزقه من حيث لا يحتسب .

ولقد عالجت هذه النواحيَ الثلاث من حيث صلتُها بالولاية ، ومن حيث ارتباطُها بسعي الأولياء في مختلف طرقهم ومنازلهم .

ثم تطرقت في **الفصل الرابع** إلى الحديث عن طبقاتهم ومقاماتهم ، وذكرت أن طبقاتهم تنقسم تبعًا لطرقهم إلى أربع طبقات ، طبقة الصادقين ، وطبقة الصديقين ، وطبقة المقربين ثم طبقة المنفردين .

وذكرت بشيء من التفصيل خصائص كل طبقة بالنسبة إلى غيرها من الطبقات ، حتى امتازت كل طبقة بمميزاتها الخاصة بها فضل تمييز .

ثم تعرضت إلى ذكر المقامات والأحوال عنده ، وأوضحت أن أمرها لم يكن قد استقر تمامًا في هذا العصر . وذكرت محاولات الحكيم الترمذي المختلفة في هذا المجال ، وارتباطَ هذه المقامات عنده بالأسس العامة في نظريته عن الولاية ، وكذلك ما يتعلق بها من شأن الأبدال والنجباء والأمناء وصلة كل طائفة من هؤلاء بطبقتها في الأولياء .

وفي **الفصل الخامس** تحدثت عن علومهم وحكمتهم في نظرية الترمذي ، فذكرت ما بين العلم والحكمة من سمات مشتركة ، وسمات فارقة ، وبينت ارتباط درجات الحكمة عنده بطبقات الأولياء ، وما يكون لدى كل طبقة منها من ألوان الحكمة .

ولقد عالجت هذا الموضوعَ من وجوه ثلاثة . المحل الذي تحل به المعرفة أو الوسيلة والأداة التي تحصل بها . ثم الموضوعات التي تتناولها هذه الحكمة ، ثم الصورة أو الكيفية التي تبرز من خلالها .

ولقد تدرجنا مع الحكيم خلال هذه العلوم المختلفة ابتداء من الحكمة الظاهرة التي تتجلى في علم التدبير وعلم معرفة عيوب النفس وآفاتها ، إلى الحكمة الباطنة التي تتدرج من علم يوم الميثاق إلى علم يوم المقادير ، إلى علم يوم البدء ، إلى علم الآلاء ، وهو علم الصفات حتى نصل إلى أعلى ألوان الحكمة وأعزها المتمثلة في علم الأسماء والحروف .

ولقد تجلت خلال البحث العلاقةُ بين العلم والعمل والولاية ، واتضح جليًّا أن الحكمة هي الوجه الآخر لمعنى الولاية وأن الأخلاق هي الوجه

الآخر لمعنى الحكمة ، وأن الحكمة والأخلاق يمثل كل منهما الولايةَ من وجهه ، وأنه بالانتقاص من أحدهما ينتقص من معنى الولاية ، ولقد شبهت شأن الولاية مع الحكمة ومكارم الأخلاق بالجوهرة المتألقة ذات الوجوه المتعددة ، كلما ازداد صفاؤها ونقاؤها كلما انعكس ذلك صفاء ونقاء على سائر جوانبها ، فإذا شابت شائبةٌ أحد وجوهها ظهر أثر ذلك نقصًا في بريق الوجوه الأخرى .

ثم أشرت إلى فكرته عن حكم العلم الباطن على العلم الظاهر ، وقد أسلمني ذلك إلى البحث في حفظهم وبالتالي في كراماتهم فعقدت لذلك **الفصل السادس** ، وبينت فيه وجهة نظره الصريحة والصحيحة في صلة الحكمة بالشريعة ومعنى حفظ الولي عنده ، وكيف أنه يُجَوِّزُ وقوع الذنب من الولي كما يُجوِّز وقوع الوسوسة في الحديث ، مما لا يدع له سندًا يستند عليه فيما يبدو من فلتاته ، التي يعطي فيها للمحدَّثين من خاصة الأولياء سلطانًا فوق كل سلطان حتى سلطان العلم الظاهر .

ثم ذكرت مكانة الكرامة عنده وتعرضت لبعض مظاهر بخصوصها من مظاهر الكرامة عنده .

الأول : سقوط هم الرزق عن بعضهم ، وكيف أنه يرى أن العبد إذا وصل إلى درجة أصبح الهم عنده همًّا واحدًا هو التفرغ لعبادة الله تعالى بحيث استغرقه عن متابعة الأسباب النظر إلى ولي الأسباب لم يستبعد أن يتولى الله تعالى إيصال رزقه الذي كتبه له من حيث لا يحتسب وبالوسيلة التي يريد .

والثاني : التبشير بحسن العاقبة . فالترمذي يرى أنه لا يستبعد على الولي إذا وصل إلى درجة المحدَّثين أن يبشر بذلك .

الثالث : أنه يجوز وجود صور من أنوار الأولياء على مثالهم ، توجد حيث يشاء الله .

الرابع : ما يمكن أن نسميه كرامة جماعية ، لأنها بشأن الأبدال أو الصفوة

من الأولياء في مجموعهم ، فبهم أمان الأرض ، وبهم تقوم الأرض ، وتدوم النعم ، ويدفع البلاء ، وقد استند الحكيم في كل ذلك على نصوص قوية ذكرت في موضعها من البحث .

أما الفصل السابع فقد عقدته لمعالجة المشكلة التي كانت تبدو وكأنها عقدة لا تجد لها حلاً ، إلا على حساب الحكيم نفسه ، وأعني بها مسألة ختم الأولياء عنده ، فعلى الرغم من أنها قمة مذهبه ، وتاج نظريته ، فإنها قد عرضته ـ قديمًا وحديثًا ـ للتهمة ، كما كانت من بين الأسباب القوية الداعية إلى اضطهاده في أثناء حياته .

ولقد استمرت هذه العقدة دون تمحيص إلى وقت جد قريب ، نجد مثلاً لذلك في كتابات الدكتور على حسن عبد القادر وأربري ، في مقدمتهما لكتاب «الرياضة وأدب النفس» ، وعند الدكتور أبي العلا عفيفي في كتابه «التصوف، الثورة الروحية في الإسلام».

وتابع الدكتور عبد القادر محمود من سبقوه في اتهامه بأنه يفضل الأولياء على الأنبياء ، وزاد على ذلك فاستنتج أن منهج الحكيم الترمذي يدل على اتجاهه الحلاجي في استعارته المصطلح الشيعي المتطرف ، وخاصة بالنسبة لحلول النور الإلهي وتسلسله عبر الأئمة عن النور المحمدي، وإن كان مثله الأعلى هو السيد المسيح ، وذلك في صفحة ٣٨٦ من كتابه «الفلسفة الصوفية في الإسلام» وقد كنا نتوقع أن نجد عند الدكتور عبد القادر محمود شيئًا من الإنصاف للحكيم خاصة وأن كتابه قد كتب بعد نشر كتاب «ختم الأولياء».

بل لقد استعصت هذه العقدة ، وازدادت تعقيدًا وتركبا أمام البعض ، حتى أصبحت شيئًا مقررًا ، إلى درجة أنه عندما اطلع على كتاب «ختم الأولياء» ولم ير فيه ما يثبت التهمة عليه ـ عد عما يثبت براءته عما نسب إليه ـ رأى أن هذا الكتاب قد زيف واستبدلت الفقرة الخاصة بما يثبت التهمة بفقرة

أخرى تثبت براءته ، كما حدث من الدكتور قاسم السامرائي في المقدمة التي كتبها عن إخراجه لرسائل الخراز ، وذلك في «مجلة المجمع العلمي العراقي» المجلد الخامس عشر ، فقد ادعى أن الخراز في رسالته «الكشف والبيان» قد حاول الرد على هذه القضية عند الحكيم ، ثم قال في صفحة ١٧٢ : فالترمذي في كلامه هنا لا يحملنا على تصديق التهمة التي رماه بها أهل ترمذ ، لأنه لا يقول ذلك بصراحة ، فلو فرضنا أن أهل ترمذ لم يفهموا مراد الترمذي ، لأنهم ليسوا صوفية ، فما بال الخراز وهو صوفي من كبارهم؟ مضافًا إلى ذلك أنه معاصر للترمذي ؟ أرى أن يد صوفي متستر توغلت في كتاب «ختم الأولياء» فأضافت إليه ما أضافت ، وجعلت من التهمة سهامًا ترد إلى نحور المتهمين ، لأنه من المستبعد أن يرد الخراز على قول الترمذي هذا الذي لا يحمل معنى التفضيل . وإن مقارنة سريعة بين كتاب «الكشف والبيان» وكتاب «ختم الأولياء» نجد الخطوط واضحة جلية في أن مراد الخراز كان ردًّا على الترمذي .

وقد قرأت كتاب «الكشف والبيان» ولم أجد فيه بعد المقارنة السريعة والبطيئة صلة تربطه بالحكيم الترمذي ، وأنه إذا كان يتصدى للرد على أحد فليس هو الحكيمَ الترمذيَّ .

وليس الأمر أمر فقرة تحذف من كتاب أو تضاف إلى كتاب ، ولكن المسألة مسألة مذهب أو نظرية متكاملة مبثوثة في كافة رسائله وكتبه ، استخلصتها في الباب الثاني من هذا البحث ـ على طوله ـ وهذه النظرية مبنية ـ أساسًا ـ على توقير النبوة ووضع مقامها في المحل الأول فوق كل مقام ، فكيف يمكن أن توجد لديه نبذة واحدة تومئ أو تشير إلى تفضيل الولاية على النبوة !؟ إنه بذلك يهدم ـ ولا شك ـ أساس نظريته في الولاية . وقد ظهر ذلك بجلاء عند مناقشتنا لنظريته في النبوة ومقارنتها بنظرية الفارابي .

ولعل من رموه بأنه يفضل الولاية على النبوة ، وأنه يجعل خاتم الأولياء أفضل من خاتم الأنبياء ، أو أن خاتم النبيين ليس بمعنى آخر النبيين ، لعلهم قد اختلط عليهم الأمر بسبب الخلط بين مقامين - يفرق بينهما الحكيم الترمذي - مقام النبوة ومقام الولاية ، وبسبب مؤاخذته بنتائج لم يذكرها ، ولم يلتزم بها ، بل ربما تعرض لها بالنفي القاطع والاستنكار البالغ .

ولقد عالجت ذلك ، مقررًا بادئ ذي بدء ما سبق فهمه - خلال عرضي لعناصر النظرية - من رأيه في أن للنبوة عقدة وللولاية عقدة ، وأن عقدة الولاية من واد ، وعقدة النبوة من واد آخر ، وأن النبوة أعلى وأعز ، وأن المقارنة - حينئذ - لا تصح ولا تجوز .

كما ذكرت معنى الخاتم عنده ، وأنه يجمع بين معنى الأفضلية والآخرية والحجية معًا ، وأنه لا ينكر معنى الآخرية إلا عند الاقتصار عليه .

ولعل الشبهة تظل قائمة في النفوس لما وقر فيها من أن الصحابة هم أفضل الأمة من بعد الرسول ﷺ ، وأنه لا يتصور أن يأتي بعدهم من يكون أفضل منهم ، ولذلك عالج الحكيم الترمذي صلة الولاية بالزمان والمكان ، مبينًا أنها لا تقع تحت حكم الزمان والمكان ، وأن المراتب العليا ليست قصرًا على زمن بعينه ، وأنه - لذلك - لا يبعد أن يكون في آخر الزمان من هو أفضل من أبي بكر وعمر رضي الله عنهما .

وعلى الرغم من أنه قد استند إلى نصوص قوية لا تعارضها النصوص الأخرى الواردة في فضائل الصحابة رضوان الله عليهم ، فإن هذه النصوص لا تتجاوز به مرحلة الإمكان إلى مرحلة الإثبات .

كما أن حديثه عن خاتم الأولياء لم يحدد من هو المقصود به ؛ إن كان هو عيسى ابن مريم عليه السلام ، أو هو المهدي المنتظر كما يرى الشيعة ، أو كان يعني به نفسه .

ولقد التزمت في بحثي أن أبرز كافة عناصر نظرية الحكيم من خلال نصوصه هو ، بحيث يظهر أتم ظهور كيف أن النظرية كانت متكاملة متماسكة لديه ، ولا تحتاج إلى أدنى تكلف أو تصنع .

ولما كانت هذه النظرية تعالج في مثل هذا البحث لأول مرة ، فقد كانت في حاجة إلى التقرير أولاً وقبل كل شيء ، لذلك تجنبت الإكثار من الموازنات والمقارنات التي قد تؤثر في وضوح الموضوع الأصلي ، ومع ذلك فلم يخل الحال من مقارنات خفيفة في الحدود المناسبة التي رأيتها تزيد الفكرة وضوحًا أو تأكيدًا ، كما حدث عند مقارنة منهجه مع منهج الملامتية في جهاد النفس ، وهي مقارنة مستقاة من نصوصه هو ، وكما حدث عند مقارنة فكرته في طرق الولاية وتقسيمها مع مثيلتها في بعض أمهات الكتب الصوفية ، وفي آراء المدرسة الشاذلية ، وفكرته في ترك المشيئة وإسقاط التدبير التي هي بعينها نفس فكرة ابن عطاء الله السكندري ، خاصة في كتابه «التنوير في إسقاط التدبير» وغير ذلك من المقارنات الخفيفة التي تعيننا على تقرير موضوعنا ولا تخرج بنا عن حدوده .

وإنني لأرجو أن يكون هذا البحث على مستوى ما تجشمته في سبيله من مشقة وعناء ، وأن يحقق الهدف الذي نرجوه منه ، بأن يكون مساهمة حقيقية في نمو الشعور الديني الإسلامي ، وأن يزيل الإبهام والغموض الذي كان يلف تاريخ الحكيم الترمذي وآراءه بغلالة من الشك والظنة ، وأن يقدم له ـ في مجال البحث وعند الباحثين ـ من التقدير ما هو أهله ، وما يعترف له به ذوو الفضل من المتصوفين .

على أنني لم أكن لأتمكن من الوصول بهذا البحث إلى منتهاه ، وإبرازه على هذه الصورة لو لم أجد ما يكفيني من كتبه ورسائله ومسائله ، ولذلك فإنني أشكر جميع من يسروا لي الاطلاع على هذه المخطوطات ، أو الحصول على نسخة مصورة منها ، أو الذين رغبوا في معاونتي ولم

تمكنهم ظروفهم من ذلك ، وأخص بالشكر الأستاذ محمد مرسي الخولي بمعهد المخطوطات العربية الذي يسر لي وسيلة الحصول على نسخة مصورة لما في المعهد من مخطوطات الحكيم ، وكذلك الأستاذ توفيق البكري مدير معهد المخطوطات العربية حينئذ ، وقد أرسلت إليه وأنا في الخارج بحاجتي إلى صورة هذه المخطوطات لإتمام بحثي فبادر بالإذن بها رغم ما كان المعهد يعانيه من قلة في الورق الحساس .

كما أشكر السيدة أسماء الحمصي أمينة المخطوطات بدار الكتب الوطنية الظاهرية بدمشق التي أسعفتني بصورة لبقية المخطوطة المحفوظة بهذه المكتبة .

وكذلك أقدم خالص الشكر للسيد دينر H. Dener مدير الكتبخانة السليمانية (ولي الدين) لإمدادى بصورة ما احتجته من المخطوطة المحفوظة بهذه الدار ، وللدكتور ديبي Dr. Debes مدير المخطوطات بمكتبة ليبزج لإمدادي بصورة المخطوطة التي طلبتها .

كما أنني أقدم جزيل الشكر وخالص الدعاء لأساتذتي جميعًا ، وخاصة فضيلة الدكتور عبد الحليم محمود الذي جمع لنا بين بره الأبوي وتوجيهه العلمي .

والله وحده هو المسؤول أن يكتب لنا التوفيق والسداد .

المحرم سنة ١٣٩٠هـ

الموافق : مارس سنة ١٩٧٠م

عبد الفتاح عبد الله بركة